مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد10، العدد 3والصفحة630-645

أثر الاصلاحات الاقتصادية و المؤسساتية (البعد المؤسساتي) على البطالة في الجزائر
دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)

The impact of economic and institutional reforms (Institutional dimension) on unemployment in Algeria (ARDL methodology)

أ.صحراوي جمال الدين *، أ.عدوكة لخضر

كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2019/09/29 ؛ **تاريخ القبول:** 2019/10/08 تاريخ النشر 2019/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى علاقة الابعاد المؤسساتية والتي تعكسها الإصلاحات المؤسسية وجودتها والإصلاحات الاقتصادية والتي تمثلها متغيرات الاقتصاد الكلي، وباستخدام مقاربة اختبار ARDL تم دراسة اثر الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسساتية على البطالة في الجزائر وكيف أسهمت جل هذه الاصلاحات في تحقيق توازن سوق العمل، وتوصلنا الى وجود تأثير بين كل من الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية والهيكلية على البطالة في المدى الطويل و المدى القصير بينما وجدنا تأثير سالب لدعم الحكومي وهو ما يبرز للأبعاد المؤسساتية دور كبير في دعم أسواق العمل بالجزائر.

الكلمات المفتاح : الابعاد المؤسساتية، البطالة، الأداء الاقتصادي والمؤسساتي، نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

تصنيف JEL: C01, E02, J49, K19

Abstract: The objective of this paper is to know the elationship between the institutional dimensions, which are reflected by the institutional and quality reforms and the economic reforms represented by the macroeconomic variables we can use ARDL methodology to the impact of economic, structural and institutional reforms on unemployment in Algeria and how most of these reforms contributed to achieving the balance of the labor market. There is an impact between economic and institutional and structural reforms on unemployment in the long and short term, while we find a negative impact of government support, which highlights the institutional dimensions a major role in supporting labor markets Algeria.

Keywords: the institutional dimensions, unemployment, Economic and institutional performance, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach to Cointegration.

Résumé : L'objectif de cet article est de connaître le lien entre les dimensions institutionnelles, reflétées par les réformes institutionnelles et qualitatives et les réformes économiques représentées par les variables macroéconomiques, nous pouvons utiliser la méthodologie ARDL pour l'impact des réformes économiques, structurelles et institutionnelles sur le chômage en Algérie et comment la plupart de ces réformes ont contribué à l'équilibre du marché du travail. Il y a un impact entre les réformes économiques et institutionnelles et structurelles sur le chômage à long et à court terme, tandis que nous constatons un impact négatif du soutien gouvernemental, qui met en évidence les dimensions institutionnelles un rôle majeur dans le soutien des marchés du travail en Algérie.

Mots-clés : les dimensions institutionnelles, le chômage, la performance économique et institutionnelle, Approche de co-intégration autorégressive.

Codes de classification de Jel: C01, E02, J49, K19.

* صحراوي جمال الدين

1- تمهيد

ان اختلاف مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان الذي لا يمكن رده بالضرورة الى مدى توفر الموارد الطبيعية و الامكانات المالية بل في جودة ادارة المؤسسات"((Kherallah and Kirsten)p111 ,) بأنواعها المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات السياسية والادارية و التعليمية والقضائية فهي تؤثر بصورة واضحة في الاداء الاقتصادي السائد في البلد وخاصة وان الاقتصاد الجزائري شهد تزايد حدة المشاكل على مستوى سوق العمل والمتمثلة في عدم المساواة في الدخول وفي الفرص المتاحة وخاصة الشفافية.

نظرا للتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري مثل الحاجة إلى خلق مناصب شغل جديدة، و خاصة الدائمة منها والمنتجة، وفي ظل تسارع وتيرة نمو الفئة النشطة القادرة على العمل و تذبذب أسعار النفط و عدم استقرار حصيلة الصادرات، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة تفسير التغيرات في معدلات البطالة انطلاقا من التغيرات في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشرات الأداء المؤسساتي، لذا الحكومة الجزائرية قد سعت جاهدة ومنذ السنوات الأولى للاستقلال إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، فانتهجت في منتصف الستينات استراتيجية تنموية شاملة اعتمدت فيها على التخطيط المركزي لتجسيد أهدافها الاستراتيجية، تطلب هذه الاستراتيجية استثمارات ضخمة تحقق من خلالها نمو اقتصادي، استمرت هذه الوضعية خلال فترة الرخاء النفطية و التي غطت خاصة الفترة من 1974 إلى غاية 1985، إلا أن الهبوط الحاد في أسعار البترول منتصف الثمانينات (1986) وارتفاع العرض من جهة لجأت الحكومة بعد أزمة إلى صندوق النقد الدولي FMI لإعادة جدولة ديونها الخارجية في إطار الاصلاح الاقتصادي و الانتقال من نمط اقتصادي لآخر، وانعكست الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسعينيات على معدلات البطالة مما أدى الى ارتفاعها نتيجة للتسريحات الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد تقليص نفقات الدولة. ومع حلول سنة 2001 حقق الاقتصاد الجزائري انتعاشا نتيجة الطفرة النفطية مما انعكس ايجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها البطالة والتوظيف ضمن سوق العمل بفعل تغيير اقتصادي، حيث عرفت معدلات البطالة تراجعا، اذ بلغ متوسط معدل البطالة 10.67% طيلة الفترة 2000-2018، ولكن هذا لا ينفي انه يوجد تحديات تواجهها ومتمثلة في خلق فرص عمل غير دائمة وكذا معدلات النمو الاقتصادي المحققة لا تعتمد على التنويع الاقتصادي ولهذا فان فهم الاسباب التي ادت الى فشل الاستراتيجيات المنتهجة و الموضوعة منذ امد طويل بإضافة الى العقبات المؤسسية وأيضا مسألة بطء وتيرة التغييرات المؤسسية.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية التالية

هل يمكن للأبعاد المؤسساتية المحققة ان تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر واستيعابها لمعدلات البطالة من خلال مدى تماشي اصلاحات الاقتصادية مع اصلاحات المؤسساتية؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية نطرح مجموعة من تساؤلات فرعية:

- ما هو واقع سوق العمل في الجزائر؟
- ما أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل تفعيل الإصلاحات ضمن سوق العمل لخفض معدلات البطالة؟
- هل تحسن مؤشرات الأداء المؤسساتي تؤثر على حجم البطالة؟

فرضية الدراسة

للأبعاد المؤسساتية أثر ايجابي على اداء سوق العمل وبالتالي توفر هيكل حافز للتغيير الاقتصادي وتطوره والذي يحقق نمو اقتصادي وهذا النمو يرفع القدرة الانتاجية مما تخفض نسبة البطالة وترفع مستوى العمالة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراستنا في تسليط الضوء على المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري كون ان الموارد المتاحة في الوقت الحالي أكثر محدودية من أي وقت مضى الى جانب مشكلة سوء استخدام هذه الموارد واستغلالها لأغراض لا تخدم المصلحة العامة، مما عمل على تفاقم مشاكل سوق العمل، خاصة في خلق الوظائف من خلال المشاريع الاستثمارية التي باشرتها الدولة، كما ان اسهامات الدراسة تبين أيضا مدى المساهمة الابعاد المؤسساتية في دفع عجلة التنمية انطلاقا من السياسات المتبعة والإصلاحات المطبقة على جميع المستويات.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى اجراء ممارسة تحليلية عن الطرق المؤسساتية (الرسمية وغير رسمية) وتقديم طريقة متماسكة وتعليمية وفق الادبيات الاقتصادية لفهم أفضل للعوامل المختلفة التي قد تؤثر على اداء سوق العمل، في ظل التركز على مختلف القيود الموضوعة إنسانيا التي تحكم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعرفة مدى مساهمة الإصلاحات في خفض معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التعرف على طبيعة تلك العلاقة.

الدراسات السابقة

ضمن الكثير من البحوث الاقتصادية التي تعرضت للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في تفسير الاختلافات بين مستويات الدخل في بلدان العالم نجد البحث الذي قدمه Dani Rodrik & Arvind Subramanian (رودريك داني و سوبرامانيان، 2003، ص31-34) ، حول أهم المحددات التي يمكن أن تفسر و بصورة وافية الفروق الواسعة في مستويات الدخل بين البلدان، ويبدوا واضحا ان معظم البلدان الغنية في العالم هي بلدان تمتلك مؤسسات قوية تعتبر المؤسسات الجيدة و الحماية الأكبر لحقوق الملكية و سيادة القانون من أهم العوامل التي تعزز الاستثمار و تزيد من مستوى دخل الأفراد) وباستخدام علاقات الانحدار بين هذه المتغيرات الثلاثة ومستوى الدخل وجدا أن نوعية المؤسسات هي المحدد الايجابي الوحيد والمهم لمستويات الدخل وأن للجغرافيا أو هبات الموارد الطبيعية تأثيرا مباشرا ضعيفا على مستوى الدخل غير أنها (الجغرافيا) تعتبر محددا مهما لنوعية المؤسسات.

وكذلك دراسة Hali Edison (اديسون هالي، 2003، ص35-37) والذي قام باختبار مدى قوة الارتباط بين كل من نوعية المؤسسات و السياسات من جهة و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة من البلدان (أفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط و تركيا، البلدان الأسيوية النامية ، و أمريكا اللاتينية و الكاريبي)، فتوصل من خلال بحثه أن للمؤسسات أثرا إحصائيا كبيرا على الأداء الاقتصادي و أنها ترفع من مستوى نصيب الفرد من الدخل، حيث لو استطاعت دول أفريقيا جنوب الصحراء أن تحسن من نوعية مؤسساتها إلى متوسط نوعية المؤسسات في بلدان آسيا النامية فإنها يمكن أن تحقق زيادة تبلغ 80 %في دخل الفرد، وفي "نفس هذا السياق أكدت إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بأن نوعية المؤسسات (حماية حقوق الملكية ودولة القانون) هي المحدد الوحيد الذي له تأثير إيجابي وذا معنوية على الدخل"(Borner, Bodmer) .(, 2004and Kobler

الدراسة التي قام بها Abdoul ganiou Mijiyawa ((Mijiyawa)2010,) حول دور المؤسسات في تحقيق التنمية والتي تمحورت إشكاليتها حول إمكانية تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين انطلاقا من مجموعة من التصحيحات والإصلاحات المؤسساتية

بأخذ عينة من الدول النامية وكانت فترة الدراسة من 1960-2005 وتشير نتائج الدراسة أن الزيادة في مستوى تطبيق الديمقراطية يؤدي إلى مضاعفة النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، إضافة الى أن عامل الاستثمارات يتحسن مع تحسن نوعية المؤسسات و يؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل أي أن نتائج الاحصائية كانت إيجابية ولكن غير معنوية على مدى القصير ولها أثر إيجابي على المدى الطويل لأثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية المطروحة من طرف الباحث حول نجاح الكفاءة الاقتصادية في دول النامية وحاجتها ماسة إلى إصلاح مؤسساتي فعال.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تطرقنا الى الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر سواء المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية وكذلك الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بمبادرة محلية والمتمثلة في البرامج وما ترتب عليها من تطبيق في تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية ولما لها من الآثار والانعكاسات على البطالة وتقييمها لمعرفة إذا ما كانت الابعاد المؤسساتية المحققة بفعل الإصلاحات مصممة مع أهداف النمو الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار التنمية بمفهومها الشامل.

خطة الدراسة

من اجل تحقيق هدف الدارسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية الى ثلاث عناصر

- الإطار النظري للعلاقة بين البعد المؤسساتي والأداء الاقتصادي؛
- الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية وأثارها على البطالة في الجزائر؛
- الدراسة القياسية من اجل توضيح أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر.

2. الإطار النظري للعلاقة بين البعد المؤسساتي والأداء الاقتصادي

ان التحليل الاقتصادي لجودة المؤسسات هو بمثابة انعكاس الابعاد المؤسساتيه وغالبا أبرز محددات الجودة المؤسسية هي (Massil, Joseph Keneck, 2016) محددات السياسية والديمقراطية في الواقع خلق محددات السياسة والديمقراطية تتمثل في توفير المؤسسة التي تضمن الوفاء لغيرها من المؤسسات الأخرى (Massil, Joseph Keneck, 2016)، فمدة الديمقراطية ونوعية ادائها الجيد تعتبر حافز لحقوق الملكية الخاصة Rodrik، 2005 وAcemoglu، 2005 وهو ما فشلت الدول النامية في تحقيقه كما يعتبر الحلقة المفقودة في فهم الأليات التي تترجم الشروط المسبقة (المعتقدات و المؤسسات ....)، والمحددات الاقتصادية حيث تظهر الأدبيات الاقتصادية أن التفاوت في الدخل هو جذور عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية وخلق حالة عدم اليقين في سياسات الاستثمار، والابعاد الأيديولوجية (الدينية والثقافية)، حيث يشير Guiso وآخرون 2006 إلى أن "المؤسسات تعرف أساسا من الثقافة (2009Dutraive ,)، وفي جانب أخر يركز مجموعة من الباحثين على" أهمية الدين لتهيئة الظروف لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنصفة، وعلاوة على ذلك يوجد مؤلفين الذين يدافعون عن أثر تجزئة الأخلاقية واللغوية على نوعية المؤسسات، مما يدل على أن تجزئة العرقية يزيد من الفساد في البلاد الى جانب وجود علاقة سلبية بين تجزئة العرقية ونوعية الحكم، بينما الأصل القانوني ونوعية المؤسسات تتزايد أهمية تفعيل النظم القانونية الفعالة على بناء أسس اقتصاد قوى بل تمتد تلك الأهمية إلى ضمان بناء قيم ديمقراطية راسخة. إلا أنه في بعض الدول النامية، تتسم النظم القانونية بعدم الاتساق خاصة اذا كانت الملامح المؤسساتية تم غرسها للبلدان المستعمرة (Tolbert and Zucker , 1999, p169-184).

واوجدت الدراسات الحديثة بأنه هناك علاقة بين الاستعمار والابعاد المؤسساتية، وتم توضيح ان جودة المعاصرة للمؤسسات التي تم خلقها يمكن ارجاع تأثرها الى التاريخ الاستعماري للبلاد، وذلك بفعل الجغرافيا وفترة الاستعمار وطريقة الحكم السياسي الاستعماري

ومدى تمركز الدولة الاستعمارية وهو ما أظهرته التجارب الاستعمارية(Acemoglu, Johnson and Robinson, 2005, p405) حيث ان تشكيل الاداء الاقتصادي في فترة الاستعمار يتميز بوجود نوعين من المؤسسات الاقتصادية(مؤسسات اقتصادية استخراجية (استخراج الموارد الطبيعية)، نوع الثاني انشاء مؤسسات اقتصادية جيدة (Shleifer et al.2003) (Stöver, 2009) والتي ساهمت في تجسيد الابعاد المؤسساتية الخالقة لجودة المؤسسات وهو الامر الذي شهدته كل من "الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و أستراليا التي ورثت مؤسساتها من بريطانيا"(2016Massil,)، وفي نفس السياق Olsson (2009) يسلط الضوء على الأثر الإيجابي لمدة الاستعمار على الجودة المعاصرة للديمقراطية.

كما ان الابعاد المؤسساتية و تطورها في الواقع تتأثر من ناحية "بالجغرافيا والتي يمكن اسنادها الى حجتين"(2016Massil,) والمتمثلة بقاعدة الموارد الطبيعية، والثانية بكثافة السكان ما قبل الاستعمار، اما الناحية الأخرى على دور الطبيعة اي البيئة الجغرافية، لذا حجة الموارد الطبيعية يقودنا الى التأكيد على المقاربة وقوع هذه البلدان ضحية ما يسمى بلعنة الموارد(Stöver, 2009, p3-4,)، ولكن الملاحظ ان بعض اقتصاديات البلدان الغنية بالموارد كان لها أداء جيد على مستوى النمو مثل النرويج، بوتسوانا، ماليزيا ، الشيلي، تايلاند، مما يوحي الى تخلصها من هذه اللعنة (تجنب نقمة الموارد) بفضل الابعاد المؤسساتية المجسدة التي ساهمت في إيجاد مؤسسات ذات النوعية الجيدة والتي عملت على الحد من سلوك البحث عن الريع وشكلت كذلك قيود على أصحاب السلطة السياسية، بينما الدول التي لم ترسخ للأبعاد الداعمة للتنمية والنمو لم تستطع تجنب اللعنة وذلك بفعل امتلاكها مؤسسات ضعيفة التي ساعدت في تنامي ظاهرة البحث عن الريع والاستيلاء على الدولة (Carbonnier and Wagner,2011,p11,).

2. الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية وأثارها على البطالة في الجزائر

ان علاقة الإصلاحات المؤسسية بالنمو الاقتصادي أعطيت لها أهمية كبرى لما لها من انعكاسات خاصة على أداء النمو الاقتصادي الذي يعد من أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بإصلاح البيئة المؤسسية على عدد من الأصعدة منها حماية حقوق الملكية والحوكمة والحرية السياسية وحجم الجهاز الحكومي(Vijayaraghavan and Ward, 2001)، كما تجدر الإشارة إلى أهمية تسلسل الاصلاحات الاقتصادية والتفاعل بينها(Rana and Chia, 2015)، حيث تحتاج الدول إلى السياسات الاقتصادية التي تساعد على رفع الانتاجية والنمو الاقتصادي والتي من شأنها أن تعمل على خفض معدلات البطالة من خلال عدد من المراحل، وبالرجوع الى الاقتصاد الجزائري تم تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي بـ 2.5% خلال الفترة (1990-1999) وخلال الفترة الممتدة (2000- 2008) حقق الاقتصاد الجزائري معدلات نمو أعلى من معدلات النمو المحققة في بعض الدول النفطية في نفس الفترة، لكن سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا منذ منتصف سنة 2014 مع ظهور مرة أخرى في الأفق ازمة انخفاض أسعار النفط التي يتأثر بفعلها معدل النمو الاقتصادي خاصة في الجزائر، والشكل التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الشكل رقم (1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2017.

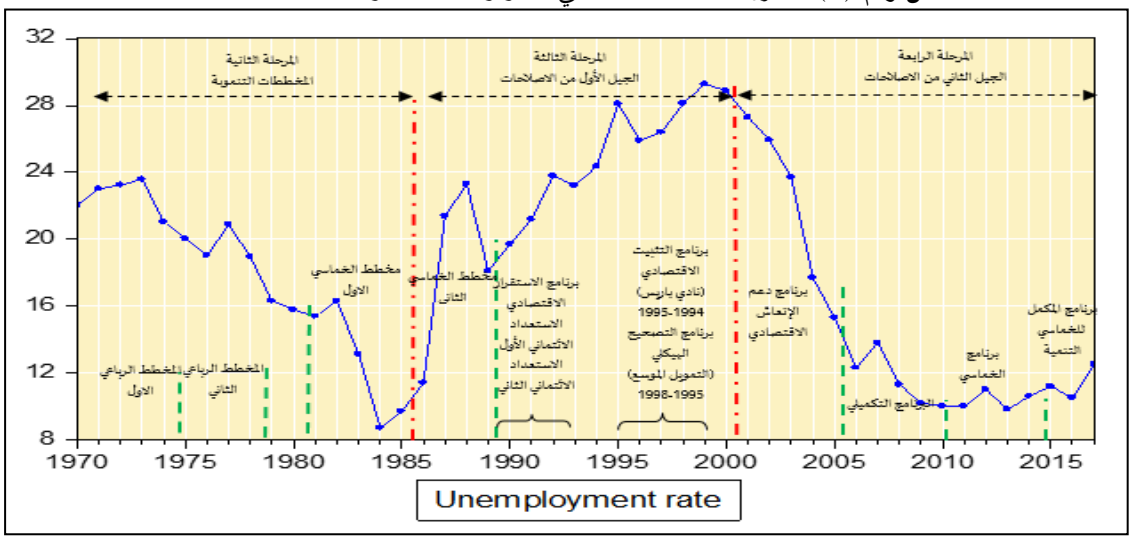

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وفي إطار مواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل في نهاية الثمانينات وتسعينات القرن الماضي، سعت الحكومة الجزائرية إلى خلق ديناميكية وحد من تفاقم مشكلة البطالة وفي هذا الشأن أخذت مجموعة من التدابير تتضمن الإصلاحات الاقتصادية ومؤسساتية التي عرفت عدة تغيرات يمكن تلخيصها في المراحل التالية:

الفترة 1962- 1969 سوق العمل إبان التخطيط المركزي بعد الاستقلال مباشرة شهدت الجزائر سوق عمل مختلف وموازنة مع ذلك تمركزت اليد العاملة غير مؤهلة بشكل كبير في الأرياف ليصل معدل البطالة إلى معدلات قياسية في السنوات الأولى للاستقلال 45% أي حوالي 02 مليون بطال سنة 1963، والى ما يقارب 33% سنة 1966 وبسنة بعدها تبنت الجزائر مرحلة التخطيط المركزي وبدأت بالمخطط الثلاثي التجريبي (1967-1969) كتجربة في ظل الجزائر المستقلة.

الفترة 1970-1984 كانت الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في ظل استراتيجية التصنيع التي اتبعتها الجزائر، وملائمة الظروف التي كانت تميز إمكانيات تمويل النشاطات الاقتصادية التي سمحت بتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى قيمة 8.7% سنة 1984. إلا أن هذا التطور تراجع بسرعة مع بداية الثمانينات وبالأخص بعد النصف الثاني من هذه العشرية.

الفترة 1985-1989: تبنت الجزائر (مخطط الخماسي الثاني) الذي تصادف مع أزمة البترول 1986، "حيث تدهور فيها حجم مناصب الشغل الجديدة ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت في الاقتصاد الجزائري نلاحظ أن المخطط الخماسي الثاني تميز بتدهور الأوضاع في مجال التشغيل الذي مس بالدرجة الأولى القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى تسريح العمال فخلال هذه السنوات عرفت معدلات البطالة ارتفاعًا كبيرا حيث وصلت النسبة إلى الضعف من 9.7% إلى 18.1%.

الفترة 1990- 1999: (التشغيل في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق) تميزت هذه الفترة بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي اين تم تسجيل مؤشرات اقتصادية كلية متدهورة، رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات، حيث تعتبر هذه المرحلة أسوء المراحل، والتي أثرت سلباً على الأوضاع الداخلية، بالإضافة للوضع الأمني الذي عطل حركة الاقتصاد بصفة عامة حيث ارتفعت معدلات البطالة من 19.7% سنة 1990 لينتقل إلى 24.36% سنة 1994، وتبلغ بعدها مستويات قياسية في سنة 1999حوالي 29%.

الفترة 2000- 2018: ما يلاحظ من خلال هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل، نظرا للوفرة المالية المحققة بداية 2001 بسبب ارتفاع في أسعار البترول، فقد شرعت السلطات الوطنية في تبني برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية ممتدة على طول فترة (2001-2019) من أجل تدارك التأخر في التنمية وبعث حركه الاستثمار والنمو من جديد، وقد اتضحت معالم هذه البرامج من خلال الشروع في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة (سياسة الإنعاش الاقتصادي) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) وانتقل معدل البطالة من 29.5% سنة 2001 ليصل إلى 11.3% سنة 2008، كما عرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة بهدف تحديث الاقتصاد، ومن خلاله حققت زيادة بعدد المناصب الموفرة حيث تم توفير في

سنة 2014 ما يقارب 1198088 منصب شغل، لينخفض معدل البطالة الى 9.8 % سنة 2013، وقبل البدء في تنفيذ برنامج الخماسي (2015-2019) تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2، اتضح أن الأداء الاقتصادي في تراجع حيث عرفت الجزائر انخفاض أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان ، انخفض سعر برميل النفط من 110دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30دولارا مطلع العام 2016 أي بمعدل تجاوز 72%، وهو ما انعكس على العمالة بسبب الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع ليحقق بذلك معدل البطالة نسبة 11.2 % سنة 2015، ليستقر بعدها عند نسبة 11.7% خلال سنة 2017، وهذا معدل المحقق للبطالة مرتفع مقارنة بالنسبة لمعدلات النمو المحققة والى المبالغ المالية المخصصة لكل برنامج ابتداء من سنة 2001 الى غاية سنة 2017 اين تم تخصيص قرابة 36521.4 مليار دينار جزائري.

1.2. مؤشرات الأداء المؤسساتي

يدخل الاستثمار في تطور المؤسسات وباعتباره أحد المكونات الرئيسية للإنفاق الكلي الأكثر تأثيرا على الدورة الانتاجية ومستويات التوظيف والحد من البطالة، وقد أدركت العديد من الدول أن بعض العوامل مهمة وكافية في جذب الاستثمارات مما جعلها تبذل جهدا كبيرا في القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل خلق البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وأهميته تكمن في الدور الذي يقوم به في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، يونيو 2017).

الجدول رقم (1): المشاريع الجديدة الأجنبية الواردة الى منطقة دول العربية والجزائر خلال الفترة 2003-2017.

	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
منطقة دول العربية	13002	1136100	1919201	10321
الجزائر	421	66051	107665	345

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018: dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/

لقد حظيت الجزائر بعدد من هذه المشاريع والتي قدرت بـ 421 أي بنسبة 3.23 %خلال الفترة 2003-2017، مما سمح بتوفير ما يقارب 107665 وظيفة، وهو ما يدل على الأداء المؤسساتي الضعيف وسوء مناخ الاعمال.

– الخصائص المتعلقة ببيئة الاعمال وحوافز الاستثمار (اصلاح بيئة أداء الاعمال)

تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي بإعداد تقرير سنوي عن تيسير أداء الاعمال يغطي 185دولة، حيث يوضح التقرير مناخ أداء الأعمال من خلال استعراض أهم الإجراءات التي قامت بها الدول من أجل تحسين بيئة الأعمال وخلق البيئة التنافسية اللازمة لجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الخارجية. وقد تم اختيار خمس مؤشرات لإدراجها في تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية تعكس اهم الإجراءات التي انتهجتها الدول العربية والصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والجدول التالي يوضح مؤشر بيئة أداء الاعمال والإصلاحات التي قامت بها الجزائر.

الجدول رقم (2): الإصلاحات المنفذة في الدول العربية بين عامي 2005 و2015

	اجمالي الاصلاحات	بدء المشروع	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	تنفيذ العقود	تسجيل الممتلكات
اجمالي الدول العربية	197	43	36	11	8	17

الجزائر	9	///	3	///	1	1

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الرابع، الكويت، أكتوبر- ديسمبر، 2014.

وفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2015 فقد طبقت الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2005و 2014 نحو 233 تغيرا معظمها اصلاحات في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة اداء الاعمال، حيث تصدرت مصر بـ 24 اصلاحا وبنسبة 12.2% والمغرب بـ 19 اصلاحا وبنسبة 9.6% أما الجزائر فقد طبقت 10اصلاحات مما يعني استمرارية معناة الاقتصاد الجزائري من ارتفاع تكلفة القيام بأنشطة الاعمال وما يرتبط بها من إقامة المشروعات وتصفيتها وحماية المستثمرين ..الخ، والجزائر تعد من الاقتصاديات التي تعاني من بيئة أعمال غير ملائمة وغير تنافسية، ومناخ استثماري غير المناسب بالمقارنة مع الدول المجاورة، وقد رتبت في تقرير التنافسية العالمية والعربية في المراتب التي لا تتناسب مع ثرواتها ومواردها وامكانياتها وحجم استثماراتها العمومية.

– كفاءة سوق العمل في الجزائر

عرفت الجزائر تراجع في مؤشر كفاءة أسواق العمل طيلة الفترة 2008-2018 ضمن المحور السابع لتقرير التنافسية العالمي اين تمركزت مرتبتها في أواخر التصنيف حيث تم تصنيفها للموسم (2012-2013) في المرتبة الأخيرة 144 من أصل 144 دولة لتعرف بعدها تحسن طفيف جدا وذلك بالتقدم مرتبة واحدة 147 من أصل 148 في سنة (2013-2014) وبخمس مراتب بعدها طيلة الفترة 2014-2018 حققت مراتب 144/139 و137/133 بالرغم من التقدم الملحوظ في ترتيب جل المؤشرات الفرعية له.

– تقييم مؤشرات الجودة المؤسساتية

وضعت الجزائر منذ مباشرتها الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، مع طرح تحدي جديد يسمى التحول إلى الاقتصاد المؤسساتي أو تجديد اقتصاد التنمية، بغية إيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية الحادة التي عرفتها فمنذ انهيار أسعار النفط سنة 1986، وأزمة مشابه لها في منتصف سنة 2014، وهذا يعكس معاناة الاقتصاد الجزائري من جانب الإطار المؤسسي أي الضعف المؤسسي وبشقيه التشريعي والتنفيذي على ادارة الحكم Governance، والتأثير السلبي في عمل المؤسسات، ما ادى الى ارتفاع تكاليف التنمية، فضلا عن استشراء الفساد المالي والاداري، ومن ثم الى هدر الموارد المالية والمادية المتاحة، ولهذا يحتاج الوضع الى معالجة مكامن الضعف المؤسسي وتحقيق التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات الملائمة بالاعتماد على مؤشرات الشفافية (The Worldwide Governance Indicators, Report for Algeria 2018)، المشاركة والمساءلة، حيث كان أداء الحكومة الجزائرية في مؤشر فعالية الحكومة من سنة 2002 الى سنة 2017 ما نسبته أكثر من 30%، ومؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف فقد حققت في سنة 2017 ما نسبته 14.76% ليتبين أن الجزائر من بين أضعف دول العالم المشمولة في هذا المؤشر، وبالنسبة لمؤشر جودة الأطر التنظيمية للعلاقة بين الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة فقد حققت الجزائر في سنة 2017 ما نسبته 10.57% وعلى الرغم من الموروث التاريخي للجزائر في التشريعات والقوانين، وموروثه الأخلاقي كمجتمع اسلامي، الا انه يعاني ضعفا في مؤسساته العاملة لإدارة الحكم في السياسية، الاقتصاد، الاجتماع التي تخضع الى مجموعة من القيود التي أثرت على كفاءة ونوعية المؤسسات، واما وضعية مؤشر سيادة وحكم القانون في الجزائر، فقد حققت في سنة 2017 ما نسبته 19.23 % بهذا حقق المؤشر ترتيب أقل من المتوسط، من بين عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، الأمر الذي انعكس على التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي للمشاركة بأكثر فعالية في التنمية، وعن وضعية مؤشر إبداء الرأي والمساءلة بالجزائر فقد حققت قيمته سنة 2017 ما نسبته 23.15% الأمر الذي يعكس عدم قدرة المواطنين في المشاركة وحرية التعبير وكذلك انتقاص حرية تكوين الجمعيات.

3. الدراسة القياسية من اجل توضيح أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر

توضح الدراسات في هذا الصدد أن تراجع زخم النمو في دول جنوب آسيا خلال السنوات الأخيرة مقارنة بدول شرق آسيا والمجموعات الجغرافية الأخرى يرجع إلى أن دول هذه المجموعة لم تلتزم بالتسلسل الصحيح للإصلاحات الاقتصادية زمنية، ففي حين ركزت الإصلاحات التي نفذت خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات في الدول النامية على إصلاحات الاقتصاد الكلي Macroeconomic Reforms بما يعطي القطاع الخاص الدور الأكبر في دفع النمو، حيث لم يتم التركيز في أعقاب ذلك على تبني ما يعرف بإصلاحات الجيل الثاني والتي تمس الجوانب الجزئية من الاقتصاد Microeconomic Reformns والتي تهتم بإزالة التشوهات القطاعية وتعزيز مستويات حوكمة وشفافية المؤسسات وتعمل على تحقيق معدلات نمو مستدامة ((Rana and Chia 2015,))، يهدف هذا الجزء إلى قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي قامت الجزائر بتطبيقها وأثرها على البطالة، ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير نموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة.

1.3. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، فإن البطالة تكتب بالمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

$$CH_t = f(CD_t, INF_t, FDI_t, DEP_t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$CH_t = \alpha + \beta_1 CD_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 DEP_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن: CH_t: يمثل معدل البطالة.

FDI_t : يمثل نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي وهو دلالة على الإصلاحات المؤسساتية.

INF_t: يمثل التضخم دلالة على الاستقرار الاقتصادي وهو دلالة الإصلاحات الاقتصادية.

CD_t: يمثل نسبة الائتمان الخاص الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي دلالة على الإصلاحات الهيكلية.

DEP_t: يمثل الانفاق الحكومي دلالة على عوامل المؤثرة على البطالة من خلال التدخل الحكومي.

يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 31 مشاهدة ممتدة من عام 1986 إلى 2017، وتمتاز منهجية ARDL لتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I (0) أو I (1). فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات I (2)، وتتلخص تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في النقاط التالية

– اختبار استقراريه والسلاسل الزمنية

من أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1)، قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة ومن خلال إدخال اللوغاريتم على متغيرات النموذج (2) وهذا من اجل جعل المتغيرات متجانسة و التعبير على معاملتها كمرونة و الإشارة المتوقعة هي بين القوسين

$$LogCH_t = \alpha + \beta_1 Log\, CD_t + \beta_2 LogDEP_t + \beta_3 Log\, FDI_t + \beta_4 Log\, INF_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

(-) (-) (-) (-, +)

ومن أجل تأكيد صحة فرضية عدم استقراريه السلاسل(خالد محمد السواغي، 2016، ص296) سيتم الاعتماد على اختبار ديكى – فولر المطور، لجميع متغيرات محل الدراسة، وذلك لتأكد على أن كلها مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول I (1) ، لأن إجراء "اختبار الحدود" لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني I(2) أو أكثر. واختبار ADF يعتمد تطبيقه على درجة التأخير وتم تحديد هذه الأخيرة بدرجة تأخير صفر استنادا على دالة الارتباط الذاتي الجزئية، والجدول التالي يلخص اختبارADF.

جدول رقم (3): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
$LogCH_t$	0.41	0.67	-5.59	0.00
$LogCD_t$	-1.05	0.25	-4.53	0.0001
$LogDEP_t$	-0.26	0.58	-3.54	0.0009
$LogFDI_t$	-1.44	0.13	-7.94	0.0000
$LogINF_t$	0.33	-0.86	-7.94	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL وهذا الأخير يرتكز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى.

– اختيار فترة الابطاء المثلى للتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

قبل اجراء اختبار التكامل المشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length) كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC,AIC) لأربع نماذج أشعة انحداريه ذاتية VAR(p=0,1,2,3,4)

الجدول (4): معايير اختبار درجة تأخر VAR.

درجة التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-84.32	NA	0.0004	6.38	6.61	6.45
1	19.09	162.52	1.55	0.77	2.20*	1.21
2	39.94	25.31	2.52	1.07	3.69	1.87
3	62.22	19.09	3.34	1.26	5.07	2.43
4	137.74	37.75	6.17*	-2.33*	2.65	-0.81*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

* تشير الى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار.

يتضح من الجدول رقم (4) أن درجة التأخير المثلى هي (1) وذلك حسب معيار SC لأنها تحقق أدني قيمة، وبالتالي فان هذه القيمة تمثل فترة الابطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر الى صغر حجم العينة.

الشكل رقم (2): اختيار فترة الابطاء المثلى للنموذج

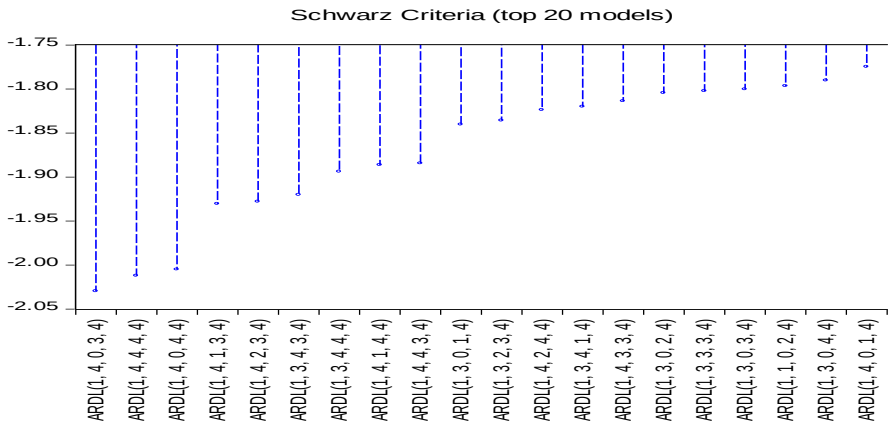

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل يتضح أعلاه ان فترة الإبطاء المثلى هي (1.4.0.3.4) وعلى هذا الأساس سوف يتم تقدير نموذج ARDL

- اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$LogCH_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \delta_i \, Log\Delta CH_{T-i} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \, Log\Delta CD_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \omega_i \, Log\Delta DEP_{T-I} + \sum_{i=1}^{P} \sigma_i \, Log\,\Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \, Log\Delta INF_{t-i}$$

$$\varphi_1 LogCH_T + \varphi_{2Log} CD_t + \varphi_3 LogDEP_T + \varphi_4 LogFDI_t + \varphi_5 LogINF_t + U_t$$

حيث α،δ، ω، σ، ϑ، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، φ_1، φ_2، φ_3، φ_4، φ_5، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

لذا التكامل المشترك وفقا لـ Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1) والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_3 = \varphi_2 = \varphi_4 = \varphi_5 \\ H_0 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \end{cases}$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F- statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

الجدول (5): اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

	القيمة	عدد المتغيرات
إحصائية F-statistics	4.07	4
حدود القيمة الحرجة		
مستوى المعنوية	الحد الادنى I0	الحد الأدنى I1
% 10	2.68	3.53
% 5	3.05	3.97
% 2.5	3.4	3.36
% 1	3.81	4.92

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم (5) قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (4.07) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى (3.97) عند مستوى المعنوية 5% فإننا نقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

– تقدير النموذج وفق مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والبطالة واعتمادا على SC (Schwarz) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (4، 3، 0، 4، 1) ARDL هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدولين (6) و (7).

الجدول (6): تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
LogCD	-0.33	-7.60	0.0
LogDEP	0.66	2.68	0.02
LogFDI	-0.39	-2.55	0.02
LogINF	-0.28	-4.04	0.002
C	-0.03	-8.11	0.00
R^2 = 0,99	F-Statistique =110.50		P(F-Statistique)=0.0
DW= 3.07			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد (Bourbonnais, 2015, p54-55) واعتمادا على نتائج التقدير فإن معامل التحديد بلغت نسبته 0.99، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تشرح 99% المتغير التابع (البطالة) و1% المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، اذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

ومن خلال اختبار إحصائية ستودينت (Test de Student) (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2005، ص197-198) نلاحظ أن كل معالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ذات معنوية إحصائية.

وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (prob F-stat =0 < 0,05)، أما اختبار ديربن (**H**) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

$$H = \frac{\rho}{\frac{1}{n} - V(\widehat{\beta_0})} = \frac{1 - \frac{DW}{2}}{\frac{1}{n} - V(\widehat{\beta_0})} = 1{,}65 < 1{,}96$$

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الاجل الطويل في إطار منهجية ARDL ان المتغيرات كلها معنوية احصائيا بمعنى انها تمارس تأثيرا معنويا احصائيا في المدى الطويل على البطالة عند المستوى (5%)، ونلاحظ ان إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص البطالة.

أما اقتصاديا فالدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات المؤسساتية والإصلاحات الاقتصادية فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المستقلة، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية، اما الإصلاحات

عوامل اقتصادية الدالة على تدخل الدولة (الانفاق الحكومي) فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (البطالة).

حيث يمكن تفسير معاملات الدالة على الإصلاحات في المعادلة على النحو التالي:

- الإصلاحات الهيكلية: كل تغير في نسبة معامل الإصلاح الهيكلي بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على البطالة بـ 0.33%.
- الإصلاحات المؤسسية: تفسير معامل الإصلاحات المؤسسية فكل تغير في نسبته بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على البطالة بـ 0.39%.
- حجم التدخل الحكومي في المعادلة يفسر على النحو التالي كل تغير في نسبة الانفاق الحكومي بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على البطالة بـ 0.66%.
- الإصلاحات الاقتصادية: حيث يمكن تفسير معامل الإصلاح الاقتصادي في المعادلة على النحو التالي كل تغير في نسبة التضخم بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على البطالة بـ 0.28%.

اما فيما يخص معامل حد الخطأ ECM (-1) والظاهر في الجدول بـ CoinEq (-1) فقد ظهر بإشارة سالبة ومعنوي عند المستوى (Prob=0.00<0.05) مما يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل.

– تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الجدول (7): تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
$\Delta(Log\ DEP)$	-0.150540	-1.329652	0.2132
$\Delta(Log\ DEP(-1)$	0.072107	0.497751	0.6294
$\Delta(Log\ DEP(-2)$	-0.315750	-2.584612	0.0272
$\Delta(Log\ DEP(-3)$	0.439004	3.457619	0.0061
$\Delta(LogCD)$	-0.195729	-7.560698	0.0000
$\Delta(LogINF)$	0.000768	0.058779	0.9543
$\Delta(LogINF(-1)$	0.107398	4.668887	0.0009
$\Delta(LogINF(-2)$	0.059627	3.397620	0.0068
$\Delta(LogFDI)$	-0.041394	-2.061370	0.0662
$\Delta(LogFDI(-1)$	0.257513	8.593320	0.0000
$\Delta(LogFDI(-2)$	0.188850	6.022603	0.0001
$\Delta(LogFDI(-3)$	0.102606	3.774980	0.0036
c	2.008161	8.233266	0.0000
CointEq(-1)	-0.632834	-8.334925	0.0000
Cointeq = LCHH – (0.6677*LD –0.3309*LLCB –0.2837*LINF – 0.3916*IDE –0.0355*@TREND)			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول (7) ان كل معاملات معادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية ما عدا الانفاق الحكومي في الفترة الحالية وبالفترة ابطاء واحدة وكذلك التضخم الاني.

– الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج

اختبار إرتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H_0) : لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	6.557627	Prob F (2,22)	0.02
Obs*R-au carré	17.39	Prob Chi-Square (2)	0.0002
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H_0) : ثبات التباين			
F-statistique	1.21	Prob F (1,25)	0.28
Obs*R-au carré	1.25	Prob Chi-Square (1)	0.26
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم (H_0) :البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
Jarque-Bera	1.39	Prob	0.49
اختبار مدى ملائمة النموذج **Ramsey Reset Test**			
فرضية العدم (H_0) : النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistique	0.83	Prob	0.42
F-statistique	0.69	Prob	0.42

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج مايلي:

- ✓ يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.02 هي اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة بأنه توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- ✓ يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.28 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- ✓ بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jack-Berra (Bourbonnais, 2015, p156 ,) تساوي 0.49 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة إن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
- ✓ يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.42 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- ✓ يبين اختبار الاستقرار الهيكلي (Pesaran and Pesaran, 1997 ,) لنموذج (Stability Test) انه مستقر.

الشكل رقم (3): اختبار CUSUM وCUSUM of Squares

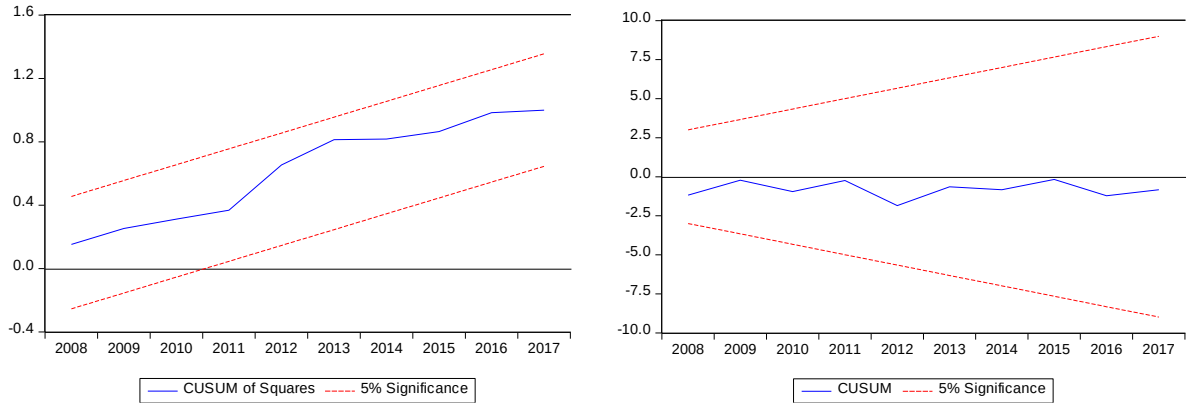

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

4. الخاتمة

نظرا للتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل تسارع وتيرة نمو الفئة النشطة القادرة على العمل والحاجة إلى خلق مناصب عمل جديدة، و خاصة الدائمة منها والمنتجة، و فإن مشكلة هي العادات و السلوكات الموروثة عن الاستعمار والنظام الاشتراكي السابق التي عرقلت سياسات الإصلاح الاقتصادي، فبرامج التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال عرفت تغيرات عديدة خاصة في ظل أزمة البترولية لعام 1986، كشفت عن هشاشة النظام المستعمل آنذاك (التخطيط المركزي) والذي أثبت فشله ليس فقط في الجزائر بل في الكثير من الدول، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية ذات ابعاد فرضتها غالبا مؤسسات التمويل الدولية والتي سميت بإصلاحات الجيل الأول (اجماع واشنطن)، فقد كانت تستند على النهج الليبرالي بينما الجزائر كانت بلدا تسيره الايديولوجية الاشتراكية سواء في البرامج السياسية أو الاقتصادية، وهذه الإصلاحات المفروضة لم تأخذ بعين الاعتبار علاقات العمل ووضعية العمال، مما أدى إلى تقهقر وضعية سوق العمل في الجزائر وسجلت اثرها معدلات البطالة مستويات مخيفة وصلت الى (29.5%) سنة 1999، لذا الإصلاحات التي كانت تحت إشراف المؤسسات الدولية ابعادها تطلبت إحداث تغييرات جذرية، وهو ما كان متوقع حيث لم تحقق جهود الإصلاح و التحول أبعادها المؤسسية المخططة، و كان هذا هو الحال في الجزائر، فحتى يومنا هذا لا تزال نفس خصائص الاقتصاد الجزائري الموروثة عن النظام الاستعماري و عن النظام الاشتراكي حيث يعتبر كل من الفساد، المحسوبية، سلوك البحث عن الريع و الجهوية من أهم خصائص المؤسسات غير الرسمية في الجزائر و في تقرير للبنك العالمي 2002 أكد على أن نجاح سياسات التنمية في البلدان النامية يتطلب أن تترافق سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إصلاحات في المؤسسات الرسمية (Werenfels , 2002)، لذا فان البطالة في الجزائر تتأثر بمتغيرات اقتصادية وعوامل مؤسساتية، وتأثر هي الأخرى، مما يعكس أيضا مدى تماشي عوامل اقتصادية ومؤسساتية الا ان الإطار المؤسساتي القائم غير فعال والذي لم يستطع خفض تكاليف وتأمين حقوق الملكية...، لم يساهم في تماشي الإصلاحات مما خلق نوع من التعارض بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ومن أبرز التحديات التي يواجهها هي ظاهرة سلوك البحث عن الريع ساهمت بشكل كبير في استشراء أوجه الفساد، مما جعل الأفراد يستعملون علاقاتهم الخاصة و معارفهم مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي أوجدتها هذه السلوكيات في معاملاتهم و تبادلاتهم، و هذا ما أوجد لدى المجتمع حالة من عدم الثقة وغياب العدالة، و أدى إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية، و وضعية مثل هذه سوف تزيد من تكلفة المبادلات (Hellman et al. 1999) التي يتحملها المتعاملون، وتصبح بيئة الأعمال غير مناسبة وهو ما تعكسه التقارير حول ترتيب الجزائر عالميا لمؤشر بيئة الاعمال 121ضمن 138 دولة عامي 2016-2017، مما يعمل على تأخير في الاستثمارات الخالقة لمناصب العمل.

ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا الى ان اثر الإصلاحات الاقتصادية باستخدام مقاربة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، تشير إلى وجود تأثير بين كل من الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية والهيكلية على البطالة في المدى الطويل و المدى القصير بينما وجدنا تأثير سالب لدعم الحكومي، نستطيع القول بانه لا يمكن أن تتحقق عملية النمو في الجزائر عن طريق حزمة الإصلاحات الاقتصادية فقط، مالم يرافقها حزمة من الإصلاحات المؤسسية.

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية

- اديسون هالي، يونيه 2003، اختبار الروابط الروابط: ما مدى قوة الروابط بين المؤسسات و الأداء الاقتصادي؟، صندوق النقد العربي، التمويل والتنمية، المجلة 40، العدد 02.
- رودريك داني و سوبرامانيان ارفيند، يونيه 2003، اسبقية المؤسسات (ماذا تعني وماذا لا تعني)، صندوق النقد العربي، التمويل والتنمية، المجلة 40، العدد 02.
- محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، يونيو 2017، صندوق النقد العربي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
- خالد محمد السواغي، 2016، مبادئ الاقتصاد القياسي، الأردن.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2005، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

المراجع بالغة الاجنبية

Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. *Handbook of economic growth*, *1*, 385-472..

Borner, S., Bodmer, F., & Kobler, M. (2004). L'efficience institutionnelle et ses déterminants. *Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique*.

Bourbonnais, R. (2015). *Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés*. Dunod.

Carbonnier, G., & Wagner, N. (2011). Oil, gas and minerals: The impact of resource-dependence and governance on sustainable development.

Dutraive, V. (2009). Economic Development and Institutions. Anatomy of the New New Institutional Economics' Research Program. *Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs*, (6).

Hellman, J. S., Jones, G., Schankerman, M., & Kaufmann, D. (1999). *Measuring Governance, Corruption, and State Capture: How Firms and Bureaucrats Shape the Business Environment in Transit*. The World Bank.

Kherallah, M., & Kirsten, J. F. (2002). THE NEW INSTITUTIONAL ECONOMICS: APPLICATIONS FOR AGRICULTURAL POLICY RESEARCH IN DEVELOPING COUNTRIES: "New institutional economists are the blue-collar guys with a hearty appetite for reality." Oliver Williamson, 2000a. *Agrekon*, *41*(2), 110-133.

Massil, J. K. (2016). *Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique* (No. 2016-4). University of Paris Nanterre, EconomiX.

Mijiyawa, A. G. (2010). *Institutions et développement: analyse des effets macroéconomiques des institutions et de reformes institutionnelles dans les pays en développement* (Doctoral dissertation, Clermont-Ferrand 1).

Pesaran, H. M., & Pesaran, B. (1997). Working with microfit 4.0: An introduction to econometrics.

Rana, P. B., & Chia, W. M. (2015). Economic Policy Reforms in South Asia: An Overview and the Remaining Agenda..

Shleifer, A., Silanes, D. L. F., Porta, R., Glaeser, E., & Djankov, S. (2003). *The new comparative economics*. The World Bank.

Stöver, J. (2009). Do institutions affect sustainability?. *Available at SSRN 1333115*.

Tolbert, P. S., & Zucker, L. G. (1999). The institutionalization of institutional theory. *Studying Organization. Theory & Method. London, Thousand Oaks, New Delhi*, 169-184.

Vijayaraghavan, M., & Ward, W. A. (2001). *Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence for a Cross-National Analysis* (No. 633-2016-41441).

Werenfels, I. (2002). Obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria: the political economy of a distributive conflict. *The Journal of North African Studies*, *7*(1), 1-28.